

زبدة الأصول

[133] مولويا، فان اتباع العلم والعمل على طبقه لا يعرضه الوجوب المولوي، واما
تحصيل العلم فلا بد من كون وجوبه مولويا، والمقام من قبيل الثاني، لا الاول، فمنطوق الاية
حينئذ ان العمل بخبر الفاسق مشروط بحصول العلم فمفهومه عدم اشتراط العمل بخبر العادل
بذلك، وثانيا ان البناء على حجة خبر العادل سيما بعد تقييد الحجة بما إذا لم يكن
معرضا عنه عند الاصحاب، وان لم يفد الوثوق، وحجة الخبر الموثوق وان لم يكن المخبر عادلا،
ليس احداثا للقول الثالث، بل الظاهر ان بناء المشهور على ذلك. حجة الخبر الواحد في
الموضوعات وينبغي التنبيه على امور. الاول: ان مقتضى عموم مفهوم الاية الكريمة حجة
الخبر الواحد في الموضوعات ايضا الا ما خرج بالدليل: ويشهد لها مضافا الى ذلك استقرار
سيرة العقلاء على الاعتماد على اخبار الثقات فيما يتعلق بمعاشهم ومعادهم، وسيرة المتشريعة
على اخذ معالم دينهم عن الثقات، ولم يرد عن الشارع ردع عن ذلك. وقد استدل لعدم حجته
فيها بموثق مسعدة عن الامام الصادق (ع) في حديث " والاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك
غير ذلك أو تقوم به البينة (1) " فانه يدل على انحصار الحجة في الموضوعات، بالعلم
الوجداني، والبينة، فيكون راعا عن بناء العقلاء، والسيرة، ومقيدا لاطلاق مفهوم الاية، فان
النسبة بينهما وان كانت عموما من وجه، الا ان دلالة الموثق تكون بالعموم، ودلالة الاية
بمفهومها بالاطلاق، وقد حقق في محله ان ما دلالة بالعموم مقدم على ما يكون دلالة بالاطلاق.
ويرد عليه، اولا: انه بناء على ما هو الحق المتقدم في محله، ان مفاد دليل حجة الخبر
جعل ما ليس علما وظهورا، علما - يصير خبر الواحد بمقتضى مفهوم الاية من مصاديق الاستنباط
بالحكومة، ويشمله الشق الاول المذكور في الموثق، فان قيل على هذا

1 - الوسائل باب 4 من ابواب ما يكتسب به

كتاب البيع حديث 4. (*)